



مركز حرمون  
للدراسات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# مؤشرات غياب التنمية السياسية في سورية في الفترة 1963-2011 وآفاق تطورها



أبحاث سياسية

الكاتب: وحدة الدراسات  
16 آذار/ مارس 2020





# مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعدد من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعددة في إنجاز برامج، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.



## المحتويات

3	أولاً: مقدمة .....
4	ثانياً: التنمية السياسية - المفهوم والمرتكزات .....
7	ثالثاً: السياسة التي أدار بها نظام البعث الدولة السورية .....
9	رابعاً: آليات السيطرة والتحكم على حيّزات الدولة والمجتمع .....
11	خامساً: عوامل تطوير التنمية السياسية .....
11	1. تجديد الثقافة السياسية .....
13	2. ما بين المجتمعين الأهلي والمدني وعلاقتهما بالدولة .....
15	3. الإطار القانوني لضمان حرية الرأي والتعبير والتنظيم .....
15	4. تفعيل المشاركة السياسية .....
16	5. ترابط التنمية الاقتصادية والسياسية .....
20	سادساً: خاتمة .....

## أولاً: مقدمة

باتت التنمية السياسية واحدة من أهمّ الطروحات التي تشغل دول العالم والنخب السياسية والاقتصادية، خارج المراكز الدولية المتقدمة، ضمن محاولات كانت متفاوتة في نتائجها، بمقدار ما كانت متفاوتة في مستوى الجدية بين دولة وأخرى، غايتها الخروج من حالة التخلف، وسدّ فجوة التقدّم التي تعانيها، بحسب الظروف الحاكمة لكل دولة. خارجياً أو داخلياً، وإذا كان من المعروف أن هذا المفهوم هو حديث العهد نسبياً، إذ جرى تداوله ما بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع ظاهرة الاستعمار التقليدي؛ فقد جاءت مضامينه -بحسب المقاربات النظرية التي تناولته في المراكز الدولية المتقدمة- ما بين النظرية التحديثية الإصلاحية ذات العمق الاقتصادي، والنظريتين الراديكاليتين: الماركسية التي تعوّل على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وصياغة البنى الفوقية وفقاً لذلك، أو نظرية التبعية التي انتشرت في أميركا اللاتينية، ودعت إلى فكّ الارتباط بالمراكز الإمبريالية، كي يمكن إطلاق استراتيجيات تنموية متحكّم فيها وقابلة للنجاح.

إن العولمة التي تبلورت في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت ذروة لمسار طويل في التطور العالمي على الصعد كافة، وما رافقها من ثورة في عالم الاتصالات والمعلومات، قد ساهمت مساهمة كبيرة في نمو الوعي بمفهوم التنمية السياسية وبضرورة تحقيقه، من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعميمها على مستوى العالم، بفعل التدفق الهائل للمعلومات وتوفر وسائل تداولها على نطاق واسع.

ولاشك في أن من المهم تكوين إحاطة نظرية بكل الطروحات التي تناولت مفهوم التنمية السياسية وأهدافها ومضامينها، بهدف الاستفادة من تجارب تنموية ناجحة في دولٍ أخرى؛ لبحث سبل معالجة الواقع السوري المعاش، بعد الإلمام بتفاصيله وتحديد العقبات التي واجهت عمليات التنمية وأدّت إلى فشلها. فقد كانت خطط التنمية ذات طابع اقتصادي من خلال خطط خمسية، كانت محاكاة تجريبية تفتقر إلى الجدية، لخطط المركز الاشتراكي آنذاك، وكذلك البحث في الآليات التي تمكّن من تجاوز العقبات التي حالت دون التقدم في عمليات التنمية على تنوعها، ولا سيّما التنمية السياسية، والمرحلة الزمنية المستهدفة هنا هي العقود التي حكم فيها حزب البعث حتى انطلاقة ثورة الحرية والكرامة، في 18 آذار/ مارس 2011.

## ثانياً: في التعريف والمرتكزات والأهداف للتنمية السياسية

### تعريف التنمية السياسية

تُعرّف التنمية السياسية، في واحدة من تعريفاتها، بأنها عملية سياسية متعددة الغايات، تهدف إلى ترسيخ دولة المواطنة وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة السياسية، وإضفاء الشرعية على السلطة القائمة القادرة على بسط سيطرتها على مناطق الدولة كافة، بمقدار قدرتها على توزيع القيم والموارد المادية بشكل مقبول<sup>1</sup>.

كذلك يمكن تعريفها بأنها العملية التي تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، وهي تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي في بلد ما، بإجراء عمليات التحديث المستمرة عليه، وتطوير سياساته الداخلية والخارجية، على نحوٍ يمكنه من أن يصبح نظاماً عصرياً وديمقراطياً ومستقراً. أما الأمم المتحدة، من خلال إعلانها الشهير الحق في التنمية الذي أقرّ عام 1986، فقد عزّفت التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، ويمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

### مرتكزات التنمية السياسية وأهدافها

لعله من الأهمية بمكان، عند الخوض في موضوع التنمية السياسية، أن يتم البحث التفصيلي في مقوماتها وأهدافها والمعوقات التي قد تعترضها، بخاصة لدى الدول والشعوب التي ما زالت بعيدة من تحقيق تنمية سياسية راسخة، أو أن محاولاتها على هذا الطريق ما زالت متعثرة بسبب طبيعة النظام السياسي القائم الذي يعوق أي خطوة على هذا الطريق ومآلاته: دولة مواطنة وحق وقانون، لكونها تتعارض وطبيعته التسلطية، وقد تنسف شرعيته المدعاة.

تقوم التنمية السياسية على أربعة أسس وهي:

1. المشاركة السياسية، وهي تعني قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير باتخاذ القرارات بشكل مباشر، أو عن طريق ممثلين يقومون بذلك<sup>2</sup>. وتأخذ المشاركة السياسية أبعادها عن طريق دفع أعداد كبيرة من الناس خارج النخبة السياسية، إلى العمل والاندماج في العملية السياسية، أي أن يجري إشراك أكثرية المجتمع، وتمكينهم من لعب أدوارهم بوضوح في العملية السياسية.

وتُعدّ المشاركة السياسية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع، وعاملاً مهماً في تحقيق الاندماج الاجتماعي، كما أنها الوسيلة الناجعة للحد من الاستبداد السياسي، بالقدر الذي تُعدّ فيه رارئاً للشرعية السياسية التي يحوزها النظام القائم. ومن هنا، فإن على النظام السياسي الحريص على كسب شرعيته من قبول مواطنيه، وإدخال البلد في سيرورة تنموية شاملة وناجحة، أن يعيد هيكلة وتنظيم بنيته ومؤسسته، بما يتلاءم وتوفير مشاركة سياسية فاعلة لكل مواطنيه.

1. دكتور أحمد وهبان، التغلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع - الإسكندرية طبعة أولى عام 1999.

2. تامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة «المستقبل العربي»، العدد 251 ص 117-118.



2. التعددية السياسية: يعرفها سعد الدين إبراهيم بأنها «مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة والتأثير على القرار السياسي في مجتمعها»<sup>3</sup>. إن التعددية السياسية الحقيقية تتخذ شكل وجود أحزاب عديدة وأيديولوجيات مختلفة، تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري دورياً، كما يحددها الدستور المعمول به، وهي بطبيعة الحال تختلف عن التعددية الشكلية التي عرفتتها كثير من الأنظمة التسلطية، وغايتها التغطية على هيمنة حزب أو طغمة، باسم حزب على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية في البلد المعني، وعليه فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية، والاختلاف في الأيديولوجيات والبرامج والمصالح للمكونات الاجتماعية أو الاقتصادية.

3. التداول السلمي للسلطة: وهي تعني ضمان التعاقب الدوري للحكام، بناءً على انتخابات حرة، وهذا التعاقب مؤسس في الدستور على ما يمنع تركيز السلطة في قبضة شخص أو طغمة. ويُعدّ التداول السلمي للسلطة، من قبل الأحزاب والحركات السياسية، أبرز آليات الممارسة الديمقراطية<sup>4</sup>، وهو يقطع الطريق على أي محاولة لاحتكار السلطة، وهذا التداول السلمي يُعبّر عنه أيضاً بتوفير مناخات المنافسة الحرة بين القوى السياسية، وفقاً لأحكام الدستور والقانون المعمول بهما وعدم الخروج عنهما.

4. احترام وحماية حقوق الإنسان: لم يكن الاعتراف الدستوري بحقوق الإنسان في أي دولة، حتى في الاتفاقات الدولية والإقليمية بهذا الخصوص، كافياً لضمان احترام حقوق الإنسان، وقد بيّنت التجارب أن تأمين هذه الحقوق يوجب توفير ضمانات مؤسسية لحمايتها، والمقصود بهذه الضمانات مجموعة الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من الاعتداء عليها.

ولعل من المفيد التنبيه على أن الاتفاقات والقوانين الدولية والإقليمية الخاصة بهذا الشأن -وأهمّها القانون الدولي الإنساني- ما زالت، على أهميتها، قاصرة عن ضمان حقوق الإنسان التي تنتهك في كثير من دول العالم، بسبب تقاعس الدول القادرة عن تفعيل الإجراءات باسم المجتمع الدولي، التي يقتضيها القانون بحق الدول والأنظمة التي تنتهكها، خدمة لمصالحها الخاصة التي تقدمها على حقوق الإنسان المهدورة، في أكثر من مكان في العالم.

يأتي مبدأ سيادة القانون كأحد الوسائل والمبادئ المهمة في ضمان وحماية حقوق الإنسان، عندما تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين له، وفقاً للدستور الذي ينظم قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وهذا يحقق للأفراد السند القانوني في مواجهة سلطة الحاكمة<sup>5</sup>.

كذلك يأتي مبدأ فصل السلطات كواحد من الضمانات المهمة لاحترام حقوق الإنسان، وذلك عندما تكون كل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة منفصلة انفصلاً مرئياً في وظائفها واختصاصاتها، بما يقطع الطريق على أي محاولة لقيام نظام حكم مستبد تتركز فيه السلطة بيد شخص أو جهة.

3. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، 1985، صفحة 186.

4. د. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة (قراءات أولية في خصائص الديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية نشر عام 2000 ص 20 - مجموعة باحثين.

5. د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطويرها- مفاهيمها- حمايتها)، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، تاريخ النشر 2005، ص 111.

يخلص البحث في مرتكزات التنمية السياسية إلى أن هناك هدفين أساسيين للتنمية السياسية في أي مجتمع: أولهما تطوير قدرات الفرد بما هو غاية بحد ذاته، وأنه الثروة الحقيقية في المجتمع. فالتنمية هنا هي عملية تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، وزيادة قدراتهم بما يمكنهم من التحكم في مصيرهم، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية من مؤهلات وقدرات تعليمية وتحسين وسائل الإنتاج، وتطوير أنماط التفكير والسلوك، وتفعيل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ومراقبتها. وثانيهما: تطوير قدرات النظام السياسي بما يمكنه من معالجة الانقسامات المجتمعية والتوترات التي تطرأ داخله، ومواجهة المتغيرات المستمرة التي يعيشها المجتمع والقدرة على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات وفقاً للقانون والدستور، وهنا تبرز أهمية التعددية السياسية، في كونها تلعب دور صمام أمان، من خلال ضمان المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار والحفاظ على عملية التداول السلمي للسلطة، وهنا يتحدد الهدف النهائي للتنمية السياسية، في «بناء النظام السياسي ليصبح نظاماً عصرياً متطوراً وديمقراطياً»، وفقاً لما يراه كلٌّ من صموئيل هنتنغتون، وجون ويلسون<sup>6</sup>.

6. حميد كاظم الشمري، دور السياسة في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، عن دراسة لعبد المنعم المشاط (التنمية السياسية في العالم الثالث - نظريات وقضايا)، مؤسسة العين للنشر والتوزيع - الإمارات العربية المتحدة تاريخ النشر 1988، ص 36.



## ثالثًا: السياسة التي أدارها نظام البعث الدولة السورية

وصل البعث إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، نفذه بضع مئات من الضباط والعساكر، في آذار/ مارس 1963، في مرحلة تاريخية شكلت ذروة من ذرا الحرب الباردة، وشيوع سياسة الأحلاف الدولية لتطويق الاتحاد السوفيتي آنذاك، وقد فاخر منظرو البعث بأن حزبهم حزب انقلابي، حيث طابقوا بين الثورة والانقلاب، ظنًا منهم -عن دراية أو جهل- أنهم يرفعون من قيمة الانقلاب، متجاهلين أن الثورة فعل اجتماعي شامل، غايته الأساس تغيير العلاقات الحاكمة للوضع القائم على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفتح آفاق التطور التي أوصلها الوضع السابق إلى طريق مسدود، في حين أن الانقلاب هو فعل نخبوي، وغالبًا يكون عسكريًا ضيقًا، غايته تمكين طغمة أو حزب من التحكم في مصير البلد ومقدراته، وعلى وجه الخصوص، فإن انقلاب البعث حينذاك -بحكم ضيق قاعدته الاجتماعية ونزوعه نحو التفرد في الحكم- قد عمد إلى تغيير بنية الجيش، وتغيير عقيدته، حيث أصبح جيشًا عقائديًا، مهمته الأولى الدفاع عن «الثورة»، وأفرغ إدارات الدولة من كوادرها المؤهلة، واستبدل تلك الكوادر بأخرى من مناصريه وأتباعه أو المواليين له، بغض النظر عن الكفاءة، والأخطر أنه أعاد إحياء العلاقات والبنى المجتمعية ما قبل الوطنية، وعمل على تعزيزها، إمعانًا في تحكمه في الدولة والمجتمع.

ابتدأت مسيرة البعث، بعد أشهر، بتصفية حلفائه في الانقلاب من الضباط الناصريين، في 18 تموز/ يوليو 1963، وبعد أن تم ترتيب أوضاع الجيش الداخلية، من خلال تسريح مئات الضباط المشكوك في ولائهم، وإغراقه بالضباط الاحتياط البعثيين الذين استقدموا من سلك التعليم أو الوظائف الحكومية العامة؛ انتقل الصراع على السلطة إلى داخل الجناح العسكري للبعث، من ضمن عمليات تصفية وإقصاء الخصوم، إلى خارج دوائر القرار والسيطرة، وقد شهدت سورية خلال سبع سنوات انقلابين عسكريين نافذين، أولهما في 23 شباط/ فبراير 1966، وثانيهما في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، إضافة إلى عدد غير قليل من المحاولات الانقلابية الفاشلة، إلى أن تمكن الأسد الأب من قطع دابر الانقلابات العسكرية تمامًا، وبالتوازي مع ذلك، جرى -تدريجياً- من خلال صراع عنيف، إخضاع وإلحاق الجناح المدني للبعث بجناحه العسكري، كما جرى تعزيز الدور القطري للبعث على حساب الدور القومي، الذي تحوّل مع الزمن إلى شكل دون أي مضمون يعتد به.

في مرحلة الأسد الأب، بعد أن استتب الأمر للأسد، وتجاوز المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تهدد نظامه؛ عمد إلى التطلع إلى دور إقليمي، تماشيًا مع التطورات التي جرت في المنطقة بعد حرب تشرين 1973، وبدء مرحلة جديدة غيرت قواعد الصراع مع الكيان الإسرائيلي، بعد أن زار السادات «إسرائيل» عام 1977، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979، كما حاول الأسد ضمن هذا الدور تشكيل جبهة الصمود والتصدي، في أيلول/سبتمبر 1977، لمواجهة توجهات السادات الجديدة، وربما موازنة الثقل المصري في حال الذهاب إلى حالة سلام، عبر التحكم في القرارين الفلسطيني واللبناني، لكن محاولته لم تصب النجاح الذي كان يسعى له الأسد على الساحة الإقليمية، وكان أن سبقها دخول النظام السوري -بموافقة غربية وتغطية عربية لاحقًا- على خط الحرب الأهلية اللبنانية عام 1976، لضبط إيقاعها، ثم المرور بحرب العام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وعندما شكلت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا لتحرير الكويت التي اجتاحتها العراق في 2 آب/ أغسطس 1990؛ شاركت قوات الأسد في ذلك التحالف، مقابل تفرد النظام السوري بالهيمنة الكاملة على لبنان حتى العام 2005، مع أن مشاركة النظام في تلك الحرب لم تكن مطلوبة

لبعدها العسكري، بل لدلالاتها السياسية.

النصف الثاني من عقد التسعينيات شغلته محاولات الولايات المتحدة إنجاز اتفاق سلام بين سورية و«إسرائيل»، استكمالاً لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير 1993، واتفاقية وادي عربة مع الأردن عام 1994، لكن الأسد لم يكن متحمساً للسلام ولا راغباً فيه، نظراً لاعتقاده بأنه كان سيكسر الستاتيك القائم منذ حرب تشرين 1973، وهي حالة اللاحرب واللاسلم التي أعطته مزيداً من الوقت والإمكانات، لضبط الداخل وإدارة تطلعاته الإقليمية.

في مطلع العقد الأول من هذا القرن، ورث الأسد الابن نظاماً ناجزاً متماسكاً ومنضبطاً، تميّز بالارتباك وقلة الحيلة التي تغلفها عنجهية القوة، فعلى المستوى الداخلي وفي خطاب القسم، اعترف بضرورة الإصلاح السياسي الذي لا يريد فتح بابه، وبعد غضّ طرفٍ استغرق عاماً وبعض العام، أغلق المنتديات واعتقل بعض روادها، بدعوى أن نظامه لن يسمح بجزارة سورية، وأن الإصلاح السياسي يجب أن يُسبق بإصلاح اقتصادي، وبذلك ألهم الناس بدعواه ردحاً من الزمن، في تقلب عدد من تجارب الشعوب التي نجحت في الجانب الاقتصادي، مع القليل من الحديث حول اقتصاد السوق الاجتماعي، دون أن يلمس أحد تطبيقاً له، وأخيراً رسا على فكرة الإصلاح الإداري، وافتتح معهداً للتنمية الإدارية، اقتصر طلابه على فئة حملة الشهادات العليا من موظفي الدولة البعثيين، بغية تأهيلهم لقيادة الإصلاح المنشود، لكن هذه التجربة لم تعمّر هي الأخرى. على المستوى الإقليمي، مع غزو العراق عام 2003، جاء موقف النظام الذي أقلقه وجود القوات الأميركية على حدوده الشرقية مراوغاً، فمن جهة دعم -بالتعاون مع إيران- القوى العراقية التي قاومت الاحتلال الأميركي، ومن جهة أخرى استمر في التنسيق الاستخباراتي مع الأميركيين.

جلب له العام 2005 المزيد من القلق، عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وخروج القوات السورية من لبنان، وانتهاء عهد الوصاية السورية -كما يسمّيه اللبنانيون- من حيث الشكل، لكنه استمر على شكل نفوذ وهيمنة أمنية عميقة. وعلى ذلك؛ يمكن اختصار وتوصيف سياسة نظام البعث بأنها سياسة شديدة المركزية، وأمرية القرار، سخّرت إمكانات سورية بحثاً عن دور إقليمي، على حساب الداخل وتنميته، كل ذلك تم في ظل ديمagogية سياسية، أدت إلى تزييف الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة من السوريين.

## رابعاً: آليات السيطرة على مقدّرات الدولة والمجتمع والتحكم فيها

عمل نظام البعث، منذ أيام حكمه الأولى، على تقديم سلطته وشرعيتها السياسية على حساب الدولة وشرعيتها، لدرجة سيطرت فيها السلطة وأجهزتها على كامل مقدّرات الدولة، وتحكّمت في وظائفها، وقامت بتسخير إمكاناتها في سبيل تمكين سلطة البعث وتفردتها، ولضمان ديمومة هذه السيطرة، بالاستفادة من طول المدة التي حكم فيها وما زال، قامت بحماية قانون الطوارئ والأحكام العرفية التي استمرت مدة 46 عامًا، ثم استبدلت به قانون الإرهاب ابتداءً من العام 2012، إضافة إلى أكثر من محكمة استثنائية وجملة قوانين استثنائية؛ وقد اعتمد نظام البعث نمطين من وسائل الضبط: مباشرة وغير مباشرة، فالوسائل المباشرة منها تلك التي تركزت بيدها القوة والغطاء القانوني، وتتمثل في:

أ- الجيش والأجهزة الأمنية: حيث جرى تضخيم الجيش وتسليحه وتجهيزه، وتوسيع انتشاره بالتدريب على كل المساحة السورية، وبالقرب من كل المدن الكبيرة، وليس فقط على الجبهات أو قريباً منها، كما اقتصر قبول الانتساب إلى الكليات العسكرية على البعثيين فقط، بخاصة بعد العام 1970، الأمر الذي سهل إمكانية ضبط الحركة الداخلية بالجيش، كما حظر النظام الداخلي على الجبهة الوطنية التقدمية النشاط داخل الجيش والجامعات، أما الأجهزة الأمنية فقد جرى توسيعها وتشعبت مجالات عملها، وزاد تمكينها من التحكم في مؤسسات الدولة، من حيث التوظيف وتوزيع المسؤوليات والمناصب، وهي أجهزة أُسست وتضخمت من حيث المهام والعدد حتى بلغت سبعة عشرة جهازاً، بعشرات آلاف المنتسبين من عسكريين ومدنيين، وكل جهاز يعمل وحده، دون أن تتعاون هذه الأجهزة أو أن تنسق فيما بينها، إلا في الحالات التي يجري فيها تكليف رسمي بملف ما، لكن نتائج عمل كل الأجهزة تصبّ في النهاية في مكتب الأمن الوطني أو في القصر الجمهوري، كما أن الأجهزة الأمنية والمنتسبين إليها محصنون قانونياً تجاه الأفعال والانتهاكات التي يرتكبونها، وهذا سمح بتغول الأجهزة ورعونتها.

ب- جهاز الحزب ومنتسبيه: حيث جرى تحويله إلى أحد وسائل الضبط والمتابعة، كجزء من عمل أمني من قبل عضو الحزب في المحيط الذي يعمل فيه، وقد أُسس لهذا الدور في دستور 1972، عندما نصّت المادة الثامنة منه على أن حزب البعث «قائد للدولة والمجتمع».

ج- المنظمات الشعبية التي أحدثها البعث، كنوع من النقابات، التي تشكلت بقرار سلطوي، وشملت كل المجالات من الطلاب حتى الشبيبة والنساء والعمال والفلاحين والطلبة ثم كل المهن، وعملت هذه المنظمات كذراع للأجهزة الأمنية للمتابعة والتحكم في كل المجالات الاجتماعية، حتى النقابات المهنية العريقة والسابقة في وجودها على نظام البعث تمت السيطرة عليها بعد تحرك النقابات عام 1980.

أما الوسائل غير المباشرة، فقد عمدت الأجهزة إلى محاولات ربط أكبر قدر من أفراد المجتمع بعملها، كمخبرين أو متعاونين أو مستشارين أو ناشري دعايات مطلوبة، كل بحسب استعداداته وإمكاناته، من عمّال النظافة حتى أساتذة الجامعات، سواء بالترغيب والمنافع أو بالتخويف والمنع من العمل أو السفر أو غيرها، ومن جهة أخرى فقد عمل النظام، من ضمن آليات ضبطه للمجتمع -على العكس مما كانت تبثه وسائل إعلامه أو أيديولوجيته- على إحياء الوجاهات التقليدية، وتقريبها من مواقع السلطة ومنافعها، وبالتوازي مع ذلك، يمكن التوقف عند عمليات الابتعاث للدراسة في الخارج لأعداد كبيرة من الطلبة، من دون الالتفات إلى معدلات نجاحهم، ثم جاء قرار التوسع الأفقي بالجامعات السورية، من حيث معدلات القبول أو معدلات



النجاح السخية، الذي عمل به النظام طول عقد الثمانينات حتى منتصف التسعينيات، وكانت الغاية منه ربط أكبر عدد من الخريجين بالسلطة، وتعبئة وظائف الدولة بهم اعتماداً على الولاء قبل الكفاءة. إن العقل السلطوي المسكون بهاجس الأمن، حوّل سورية في ظل البعث إلى دولة استثنائية، يسكنها الخوف، وتسيرها قوانين استثنائية ومحاكم استثنائية، وتدار على الأغلب بأوامر شفوية، لتميع المسؤولية وتعميم الفساد.

## خامساً: عوامل تطوير التنمية السياسية

### تجديد الثقافة السياسية

يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموعة المحددات والرؤى التي تحكم نظرة الفرد إلى السلطة القائمة وموقفه منها، وهي بهذا المعنى تُعدّ أحد روائز «الشرعية» التي يحوزها النظام، كما أنها تتعلق بالواجبات والحقوق المتبادلة ما بين السلطة ومواطنيها، وفقاً لما يحدده القانون العام.

ثمة علاقة جدلية، بين الثقافة السياسية والديمقراطية، وهذه العلاقة تتأتى من فهم واسع للبناء الديمقراطي الذي لا يقتصر على الأبعاد الإجرائية التي ترافق عادةً العملية الديمقراطية، بل تتعداها «إلى مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحاكم والمحكومين، وعليه لا بد من تغيير الثقافة السياسية السائدة، كمدخل لبناء ديمقراطي ناجح»<sup>7</sup>.

ومع مشروعية الإقرار بأن تغيير الثقافة السائدة ليس بالأمر السهل ولا تنجزه الرغبات، لا بد من ولوج عملية التغيير هذه كركيزة من ركائز بناء مستقبل سورية الديمقراطي، وكي تحقق العملية غاياتها بشكل مقبول، ولتذليل الصعوبات التي سوف تعترض هذا التغيير، فإن من المفيد تشريح الثقافة السياسية التي عممها نظام الاستبداد على مدى عقود، وحولت الإنسان السوري إلى كائن سلبي بمعنيين: أولهما بمعنى أن البعض، وهم قسم غير قليل، قد اندرج عن وعي وتصميم وتلبية لمصالحه الأنانية في آلة السلطة وثقافتها، غير عابئ بالنتائج الكارثية التي سوف تترتب عليها؛ وثانيهما، وهو الأعم، الانكفاء والتخارج مع السلطة بصفتها سلطة ظالمة، لا يثق بها ولا تمثله، لكنه يخشاها ويتجنب بطشها، وهذا بدوره يمد بعمر السلطة ويدفعها إلى مزيد من التغول.

إن نظام البعث الذي وصل إلى السلطة عبر انقلاب عسكري عام 1963، وألبس انقلابه شرعية ثورية بقوة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ المديدين، عمد -تدرجياً- إلى خنق الحياة السياسية، وتصفية الخصوم وتعميم ثقافته الخاصة وأدلوجته وشعاراته حول الوحدة العربية ومركزية القضية الفلسطينية ومقاومة الإمبريالية وبناء الاشتراكية، دون أن يكون معنياً بتطبيقها الواقعي، وهذه الثقافة اتخذت ثلاثة عناوين:

### تسفيه وتجريم العمل السياسي

لقد احتكر نظام البعث عملية التنظيم السياسي لمناصريه وأتباعه، من عام 1963 حتى عام 1972، حيث نكل بمعارضيه وأقصاهم، ثم أفرد حيزاً مقنناً لعدد من الأحزاب التي ارتضت أن تدور في فلكه، تحت لائحة الجبهة الوطنية التقدمية والمادة الثامنة من الدستور، التي كرست البعث قائداً للدولة والمجتمع. وباستثناء هذه التعددية الشكلانية، التي أُفرغت مع الزمن بفعل مخابراتي من أي مضمون، ومزقتها الانشقاقات الداخلية، فإن السياسة والهم العام يصبحان أمراً محرماً، يكون الاقتراب منه مكلفاً جداً، بخاصة عندما يأخذ شكلاً تنظيمياً، تحرسه جملة من القوانين والمحاكم الاستثنائية وعدد كبير من الأجهزة الأمنية، إضافة إلى تجريم المعارضين بتهم بائسة، منها عرقلة النظام الاشتراكي، أو وهن نفسية الأمة، وقد يتعداه إلى إسباغ تهمة الخيانة والعمالة للخارج، ومع مرارة التجربة،

7 عثمان الزباني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 21 نيسان/ أبريل 2015.

التي جرى فيها تصفية الآلاف من المعارضين أوزجهم في السجون لعشرات السنين تأديبًا لغيرهم، أو التضييق على مصادر أرزاقهم؛ تم تجفيف الحقل السياسي، وأصبح خيار المعارضة مكلفًا ونوعًا من الانتحار، لا تتناسب إنجازاته المتواضعة مع الأثمان التي دفعت على هذا الطريق.

## زرع ثقافة الخوف

مورست ثقافة الخوف، كواحدة من استراتيجيات نظام البعث، بخاصة في مرحلته الأسدية، في إرهاب الشعب السوري وإخضاعه، وقد استخدم نظام البعث في سبيل ذلك أقصى درجات البطش والقمع، لكل من سولت له نفسه، سواء أكان حزبًا أم جماعة أم فردًا، بأن يتجاوز خطوطه الحمراء، التي رسمها حول نفسه، وأسيف عليها هالة تصل إلى حدّ التقديس، وسخر لها وسائل إعلامه ومناهجه التربوية، وكل طرائق التعميم، حيثما وجد الإنسان السوري.

تركزت أولى وأهمّ الخطوط الحمراء، حول مكانة الرئيس «القائد التاريخي»، فهو «الملمم والمؤتمن على قضايا الأمة»، و«المنتصر دائمًا»، و«الأول في كل ميدان، وخياراته لا يأتها الباطل أبدًا»، وصار الممسّ بمكانته أو شخصيته أو خياراته جريمة لا يمكن تقدير عواقبها، أما ثاني الخطوط الحمراء، من حيث الأهمية، فقد كان الجيش والمؤسسة الأمنية، بصفتها ذراع النظام الضاربة بوجه الداخل، استنادًا إلى ما أسبغت عليهما من صفات وأدوار، كالعقائدية والتحرير والتصدي «لأعداء الداخل والخارج»، وهناك خط ثالث ينال كل من يعترض أو ينتقد تجربة البعث في الحكم والإدارة. وهذه الخطوط الثلاثة، وغيرها من الإجراءات المقنونة أو الارتجالية، تركت الإنسان السوري نهبًا لحالة الخوف والسلبية التي عززت عنده الأنانية الفردية، وعطلت فيه النزوع نحو الاجتماع والمشاركة والطموح.

## تعميم الفساد المنهجي

اتخذ النظام من الفساد وسيلة فعالة لترتيب الولاءات له، على مستوى الأفراد أو الجماعات، ولكل من ارتضى الانخراط في هذا النهج، فأصبحت الرشوة والمحسوبية وسرقة المال العام، جزءًا من المغنم التي يحصلها الموالون، وهذا النمط من الفساد مرصود بدقة من قبل أجهزة النظام، التي تنظم الملفات وتحفظ بالمعلومات بدقة، كي تُستخدم في محاسبة المتورطين في الفساد عند خروج أولئك المتورطين عن السياقات والمسارب المسموح بها، وهذا هو الإفساد المنهجي المعمول به لغايات محددة كجزء من آليات الضبط للحراك الاجتماعي، بما يخدم استمرارية النظام، وقد ترك النهج آثاره السيئة على الدولة والمجتمع، حيث بُددت الثروة العامة وعُطلت التنمية، وقد بينت التجربة أن معظم تحصيلات الفساد المادية سوف تصب في نهاية المطاف بطرق مختلفة عند رجالات النظام، كل بحسب المستوى السلطوي الذي يشغله.

تقوم الثقافة السياسية الجديدة التي يتطلع إليها السوريون، للمساهمة في بناء مستقبلهم الديمقراطي، على مجموعة من القواعد والأسس تحيط بجوهر العملية السياسية وآليات العمل السياسي البناء، وهي:  
أ- توسيع حقل العمل السياسي بشكل مستمر، ودفع الأفراد والجماعات نحو مزيد من الانخراط بالشأن العام، وتعميق الوعي السياسي، وتفعيل آليات وثقافة الحوار الديمقراطي وقبول الآخر



وإدارة الاختلاف في الرؤى والبرامج السياسية بشكل إيجابي، بما يخدم تطوير العملية السياسية ودمقرطتها وعلانيتهما، ويؤدي إلى تجاوز الأمراض والنواقص التي تركتها السرية على العمل السياسي في ظل الاستبداد.

ب- تعميق البعد العقلاني والواقعي في الخطاب السياسي الجديد وتخفيف أحماله الأيديولوجية، والحرص على التلازم بين الأهداف المرسومة ووسائل تحقيقها وفقاً للإمكانات المتاحة.

ج- إفساح المجال لأكبر مدى ممكن أمام الشباب والمرأة، وتوفير الشروط والتأهيل اللازم لتبوؤ أدوارهم في العملية السياسية وتحمل المسؤولية.

د- حياة المجتمع في حالة تحوّل وتغير دائمين، وهذا يوجب أن تكون الثقافة السياسية الجديدة قادرةً على التكيّف مع كل تحوّل يطل الحياة المجتمعية، وعلى ضبط إيقاع هذا التحول من خلال تفعيل دور هيئات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة السياسية والحرص على مأسسة العمل، فالفاعلية والنجاح هما دائماً من نصيب التنظيم.

لا شكّ أن واحداً من أهم أهداف ثورة الحرية والكرامة التي انطلقت عام 2011، كان إعادة الحياة السياسية إلى الفضاء العام السوري، كونها التعبير الواضح عن الفاعلية المجتمعية، التي كبتها النظام الاستبدادي على مدى خمسة عقود، وقد ظهرت ردة فعل النظام من خلال استهدافه نشطاء الحراك المدني السلمي من الشباب، والقضاء على القسم الأكبر منهم، قتلاً وسجناً أو تهجيراً، وعلى الرغم من كل ما استخدمه النظام من عنف وتدمير تهجير غير مسبوق، فإن المناخات التي أفرزتها هذه الثورة تسمح بالقول، استنتاجاً أو بالتجربة، إن كثيراً من مقومات الثقافة التي عممها نظام البعث قد تحطمت، أو فقدت تماسكها وسطوتها على الأقل، فقد تساقطت جدران الخوف، وذهبت رمزية التابوهات التي أقامها، وجرى التمرّد والخروج من برائن القيم التي سوغت الخضوع والمداراة والنفاق، كل هذا يفتح المجال نحو نموّ وعي جديد، يحرر الإنسان السوري من قيوده، ويبيّن له الفرص بأن يكون إنساناً فاعلاً ومشاركاً في صناعة مستقبل بلده الديمقراطي. ولضمان الدخول الصحيح والفاعل في بناء سورية دولة حق وقانون، لا بد من «تكريس ثقافة المصالحة التاريخية والتوافق السياسي في إدارة المرحلة الانتقالية، فهذه المرحلة تستوجب استنهاض الوعي الديمقراطي، وتعميم ثقافة المواطنة والمشاركة ومقتضيات العيش المشترك في مجتمع تعددي»<sup>8</sup>.

سورية الجديدة المنتظرة بحاجة إلى مغادرة الثقافة التي حكمتها وأعاققت تقدمها، وإلى بناء ثقافة جديدة تكون ابنة عصرها بصبغتها الديمقراطية والعقلانية، تعتمد مفاهيم الحرية والتسامح والمساواة وقبول الآخر، ثقافة جوهرها وهدفها إنساني، تتوجه إلى الإنسان بصفته إنساناً قبل أي توصيف آخر، ومحروسة بإطار دستوري وقانوني واضح ومؤسس على فصل السلطات الثلاث لضمان قطع الطريق أمام عودة الاستبداد ومناخاته القاتلة لتطلعات الفرد والمجتمع.

## ما بين المجتمعين الأهلي والمدني وعلاقتها بالدولة

يُعدّ البحث في العلاقة بين المجتمعين الأهلي والمدني مدخلاً مهماً لدراسة التاريخ السوري المعاصر، منذ ما بعد الاستقلال حتى الثورة السورية عام 2011،

8 - د. عبد الله تركماني، نحو تجديد الثقافة السياسية - مجلة «قلمون»، العدد الثاني آب/ أغسطس 2017.

ويعتقد البعض أن المجتمع المدني هو الجمعيات والمنظمات المستقلة عن السلطة، ومثل هذا الاعتقاد غير دقيق، على الرغم من وجود بعض المجالات التي لا يتداخل فيها المجتمع المدني مع السلطة، لكن دون أن يستنفد بالاستقلال عنها، كما أنه ليس هناك من فصل كلي بين المجتمعين الأهلي والمدني، فالمجتمع الأهلي يقوم على الروابط الدموية والعائلية والعشائرية، وهذه علاقات مفروضة على الفرد لا يمكنه تجاهلها، أما في المجتمعات المتقدمة، حيث المجتمع المدني، فقد نشأت علاقات تقوم على مصالح اقتصادية وثقافية تجاوزت فيها حالة المجتمع الأهلي.

يشكل المجتمع المدني جوهر الدولة الحديثة، من خلال العلاقات الجديدة التي يخلقها في سياق تطوره، وهو الذي يمكنه تشكيل الدولة الوطنية أو دولة الأمة، دون أن يكون مطلوبًا من المجتمع المدني أن يقطع علاقته بالمجتمع الأهلي، بل المطلوب خلق علاقات ناظمة للمجتمع الأهلي، بحيث تكون هذه العلاقات ذات بعد عمومي، أما المجتمع الأهلي فلا يستطيع تشكيل دولة الأمة، وقد شكّل تاريخيًا جوهر الدولة السلطانية، التي كان الاحتلال العثماني مثالها الواضح، بصفته دولة الملل والنحل، وهي تقوم إما على تسويات بين المكونات، وهذه التسويات ذات استقرار نسبي بطبيعة الحال، أو أن تقوم على مبدأ الغلبة، كما هي الحال في سورية، وهو في هذه الحالة يراكم عوامل الانفجار.

يعمل المجتمع المدني على نمو العلاقات المجتمعية على كل المستويات، وغايته تغيير العلاقات السائدة في المجتمع الأهلي، الذي يقوم إما على التعايش القلق بين المكونات، أو على الصراع المكبوت أو المعلن فيما بينها، فالمجتمعات الحديثة قامت على ثنائية مجتمع مدني ودولة وطنية أو دولة أمة، دون أن تنفي المجتمعات الأهلية، بل إن شكل علاقاتها بالمجتمع الأهلي قد تغير أو تراجع دوره في حياة المجتمع والأفراد.

بعد دستور عام 1930 وقيام الدولة السورية عام 1932، اتخذت مواجهة الفرنسيين أشكالًا سياسية حديثة، كالإضراب والتظاهر والصحافة والأحزاب، وقد نشأت في هذه المرحلة بواكير مجتمع مدني بفضل عوامل عدة، منها انتشار التعليم الحديث الذي رعته سلطة الانتداب لتلبية حاجتها من الكوادر العلمية والإدارية، فقد تعلمت قطاعات واسعة من أبناء المدن الذين شكلوا الأحزاب، ونشروا الطباعة والصحف بأعداد كبيرة، عبرت عن حيوية مجتمعية صاعدة، وعليه يمكن القول إن نشوء الدولة الوطنية في سورية جاء من فوق، ولم تكن وليدة تطور داخلي من القاعدة، بل نتيجة حوارات ما بين النخبة السورية وسلطة الانتداب، وكذلك كواحدة من نتاج الحرب الثانية التي أنهت حالة الانتداب، ولم يكن هناك خيارًا أمام سلطات الانتداب إلا تشكيل دولة وطنية تساعد في نمو المجتمع المدني، علمًا أنه كان هناك ممثلون للمجتمع الأهلي في هذه الدولة، كزعماء العشائر والوجوه المجتمعية.

إن انقلاب البعث 1963 الذي جاء في سياق الاستقطاب الدولي ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، عمل موضوعيًا -عن قصد- على استعادة دور المجتمعات الأهلية، التي شكلت قاعدة نظامه الاستبدادي، فمنع اندماج المكونات المجتمعية، وربما كان هذا الأمر أخطر ما فعله البعث، حيثما تمكن من بناء نظامه الشمولي، ومكمن الخطورة هنا أنه عندما ينهار النظام الشمولي، على ما بينت التجارب، ينهار معه المجتمع، نتيجة عجز المجتمع الأهلي عن إنتاج دولة، وهذا ما حصل في العراق بعد 2003، وسوف يحصل في كل الأنظمة الشمولية، فتعبيرات المجتمع الأهلي، لا يمكنها أن تتوحد في فضاء سياسي أو إطار سياسي، يحمي المجتمع عند المنعطفات الحادة.

كان ربيع دمشق محطةً عابرة، جاءت في أعقاب خطاب القسم للأسد الابن عام 2000، وكانت روحيته تقوم على فكرة الإصلاح السياسي المتدرج، بما يتيح لسورية الانتقال إلى دولة ديمقراطية. وفي ذاك الربيع، تحرك

فقط المجتمع المدني دون المجتمع الأهلي. لقد كان ربيع دمشق القصير فرصةً ضائعةً على سورية، نظرًا للفاعلية التي شهدتها المنتديات والحوارات والأفكار التي طرحت وعمّت أرجاء سورية، لأسباب عديدة، منها أن النظام تراجع تدريجيًا عن وعوده الإصلاحية عبر طرح الإصلاح الاقتصادي ثم الإداري، للالتفاف على الإصلاح السياسي الذي كانت تحتاج إليه سورية.

عند انطلاقة الثورة السورية، تحرك المجتمعان الأهلي والمدني معًا، وكانت شعارات المجتمع المدني في المرحلة السلمية هي الغالبة، وتتركز على مطلب الحرية. ومع ارتفاع وتيرة التسليح التي دفع إليها النظام، تغيرت المعادلات، حيث خرج المجتمع المدني الذي كان يمثل إرادة الحرية، من معادلات الصراع لمصلحة المجتمع الأهلي الذي يقوم على إرادة الوصول إلى السلطة، وذلك بفعل استهداف أجهزة النظام الأمنية ناشطيه بالتصفيات والسجون والملاحقة، وأدى ذلك إلى إغراق المجتمع السوري في مستنقع الهويات المتصارعة، وبات جليًا عجز أطراف الصراع، فرادى أو مجتمعين، عن إنتاج خطاب عمومي يجمع السوريين، لأن الخطاب والفضاء العموميين تنتجها فاعلية مجتمعات مدنية ناشطة.

## الإطار القانوني لضمان حرية الرأي والتعبير والتنظيم

تعدّ حرية الرأي والتعبير، وكذلك حرية التنظيم، من أهم حقوق الإنسان، وهي مؤشرات واقعية على مدى رسوخ الحياة الديمقراطية في أي دولة، وهي تحتاج إلى حماية قانونية، لضمان ديمومتها وعدم الحد منها في الأنظمة التسلطية بذريعة السيادة الوطنية للدولة وأمنها أو خدمة المصلحة العامة، وذلك من خلال تقييدها بقوانين استثنائية كقانون الإرهاب أو قانون جرائم النشر أو ما شابه، وتستند آليات الحماية القانونية إلى مستويين أولهما: الاتكاء على القوانين الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهما القانونان اللذان نصت المادة 19 منهما على «الحق في حرية الرأي والتعبير للأفراد والدول، باعتباره أحد الضرورات لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى»، ومن هنا هناك ضرورة لأن تضغط هيئات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية بشكل دائم على حكوماتها، للالتزام بتعهداتها الدولية، أو دفعها إلى التوقيع عليها في حال لم تكن كذلك، أما المستوى الثاني فهو يتعلق بالقانون الوطني، حيث يجب أن ينص كل دستور على احترام حرية الرأي والتعبير للمواطنين كافة، وهي -فضلاً عن كونها دالة على الحكم الرشيد- ضرورة من ضرورات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، توفر في بيئة ديمقراطية تعددية مجالاً تنافسياً بين الأحزاب السياسية، يكشف نقاط ضعفها وقوتها اعتماداً على ما يُفصح عنه الناس بخصوص مشكلاتهم وهمومهم، ويساعد الحكومة أيضاً في الوقوف على هواجس مواطنيها. إن الحديث عن حرية الرأي والتعبير يقود بالضرورة إلى الحديث عن سيادة القانون، ومدى ارتباطها بالتنمية، فكل منهما يعزز الآخر، لأن سيادة القانون توفر إطاراً قانونياً وآليات لتسوية المنازعات ودعم عمليات التنمية المتكاملة، وإتاحة سبل الاحتكام إلى القضاء أمام الأفراد والجماعات، طلباً للانصاف عندما تُنتهك حقوقها.

## تفعيل المشاركة السياسية

تغدو المشاركة السياسية، في ظل أنظمة استبدادية وشمولية، نوعاً من المقامرة الخاسرة والمكلفة، وهذي هي الحال التي أوصل نظام البعث السوريين إليها، بحكم طول المدة التي حكم فيها في ظرف دولي مواتٍ له، وبمساعدة أجهزة الضبط العديدة التي ضمننت له التحكم في مفاصل الدولة والمجتمع، حيث إنه جرّم

كل مشاركة سياسية أو مدنية لا تخدم ديمومته وتسلمته، فالملاحقة والسجون والتضييق والتصفيات أو التهميش، كانت ديدن النظام طوال العقود التي حكم فيها وتحكّم بها في البلاد والعباد، وأوصلت سورية إلى حالة تصحر سياسي وانسداد في الأفق، دفعت في النهاية في سياق ثورات الربيع العربي إلى تفجر ثورة الحرية والكرامة، التي كلفت الشعب السوري أهوالاً فظيعة، وبما أن القسط الأكبر من ضريبة التغيير قد دفعت، وأن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه عشية 18 آذار/ مارس 2011، فإن السوريين سيكونون أمام استحقاقات مصيرية وكبيرة، تتعدى عمليات إعادة بناء سورية مادياً ومعنوياً، إلى بناء السياج الذي يمنع عودة الاستبداد، ويقوم بتحسين ديمقراطيتها الموعودة وتعميقها، ومن المؤكد أن مادة ذلك السياج تتمثل بالمشاركة السياسية الفاعلة، التي تدفع بكتل اجتماعية كبيرة إلى تنظيم نفسها ضمن أطر مدنية وسياسية، بغية التعبير الحر عن رؤاها ومواقفها، وتأكيد حضورها المشروع في العملية السياسية.

يُعدّ توفير بيئة قانونية مؤسّسة دستورياً، تصون حقوق الإنسان كاملة وتضع حدوداً لدور الأجهزة الأمنية وتجاوزاتها، من أهم عوامل تحفيز المشاركة السياسية، فتجربة الاستبداد التي زرعت ثقافة الخوف، على مدى عقود، لا يمكن تجاوزها بين ليلة وضحاها على المستوى الاجتماعي.

لا يجافي الحقيقة القول إن قوة الأمم من قوة تنظيمها الاجتماعي، فبمقدار ما تتوسع دائرة المشاركة، يسهل تحديد الأهداف وتتوضح طرق الوصول إليها، وتبيّن تجربة كثير من الدول الحديثة أن التنظيم المدني ذو فاعلية ناجعة، طالما كانت تعزى إلى التنظيم السياسي، ومثاله جماعات الضغط في الغرب، ومع الأخذ بعين الاعتبار الفروق في درجة التطور بين دولة وأخرى، يجب في مستقبل سورية، بعد هذه التجربة، كي يشق السوريون طريقهم الصعب نحو دولة مواطنة، تعميم ثقافة المشاركة السياسية والتشجيع عليها، ومغادرة تجربة الأحزاب السياسية التي سعت للجماهيرية دون أن تحوزها سوى الأحزاب الحاكمة، في حين دفعت الأحزاب المعارضة أثماناً لا تتناسب وحجم تضحياتها، الأمر الذي يوجب التفكير في بناء أحزاب جديدة، أو إعادة هيكلة الأحزاب القديمة بطرق تنظيمية حديثة، تتحلل من أثقالها الأيديولوجية وبنيتها التنظيمية الصارمة، وتتبنى برامج سياسية متواضعة قابلة للتطبيق في مناخ ديمقراطي، كيما تستطيع استقطاب شرائح أوسع، بخاصة من الفئات العمرية الشابة.

## ترابط التنمية الاقتصادية والسياسية في سورية المستقبلية

تحتل التنمية السياسية الدور المحوري والموجه لعملية التنمية المتكاملة، التي تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، لكن الترابط المؤسس للتنمية هو الترابط بين التنمية السياسية والاقتصادية، لأنها توفر الأساس المادي الذي تقوم عليه عمليات نمو وتطور المجتمع، وإذا كان من الممكن الحكم على التجربة التنموية في سورية بأنها تجربة فاشلة بالعموم، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أسباب ودرجة الفشل بين مرحلة وأخرى في تاريخ سورية ما بعد الاستقلال؛ فإن من الضروري الإشارة إلى تطور الاقتصاد السوري في الفترة الزمنية ما بعد الاستقلال وحكم البعث، كي يتسنى فهم وتتبع سير الأمور في سورية بين مرحلتين مفصليتين (البعث وما قبل البعث)، فقد شهد الاقتصاد السوري نمواً وتوسعاً صناعيين كبيرين، وبخاصة في الفترة (1953-1957)، وقدّر معدل النمو الوسطي في الدخل الوطني بنحو (7%) سنوياً. ويُعدّ هذا النمو «نمواً حقيقياً»، لانعدام ظاهرة التضخم، لكن ذلك النجاح الاقتصادي لم يسمح بتحول النمو الاقتصادي الكبير إلى تنمية حقيقية متكاملة. ذلك أن الحكومات السورية المتعاقبة اتبعت في تلك المرحلة سياسات اقتصادية متناقضة، نتيجة تضارب مصالح القوى المتحكمة بالقرار السياسي والاقتصادي آنذاك. فقد

اقتضت مصلحة كبار المالكين الزراعيين وبقايا الإقطاع عدم حلّ المسألة الزراعية حلًا برجوازيًا، فظلت المسألة الفلاحية عامل تآزم اجتماعي، وتساهم في تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. وفرضت البرجوازية الصناعية سياسات حماية الصناعة ودعمها وتشجيعها. ومكّنها ذلك من فرض أسعار احتكارية بعيدًا من التكلفة الحقيقية وإهمال عامل الجودة، ففقدت سلعها القدرة على المنافسة. كما استمر الصناعيون بإدارة شركاتهم إدارة عائلية بعيدًا من متطلبات الإدارة الحديثة، كل ذلك أدى إلى فشل مشروع التصنيع السوري.

تابع نظام البعث بعد 1963 سياسات دولة الوحدة في التأميم والإصلاح الزراعي. حيث أمتت معظم الصناعات التحويلية، وكامل الصناعة الاستخراجية، ومعظم التجارة الخارجية، وتدخلت الدولة في التجارة الداخلية. كما تم تأميم المصارف وشركات التأمين، وتأميم التعليم بمراحله كافة. واتبعت سياسة التشغيل الاجتماعي، كما حدث توسع في التعليم، وتحسنت الخدمات الصحية والمواصلات. أدت تلك السياسات إلى تقليص الهوة بين الطبقات. وتحسنت مستويات معيشة القاعدة الاجتماعية العريضة، وتراجع الفقر، وتقلصت البطالة الظاهرة، وظهرت «البطالة المقنّعة»، بسبب سياسة التشغيل الاجتماعي. لكن ذلك لم يدم طويلًا، ولم يحدث نمو اقتصادي مستدام، وانخفضت الإنتاجية فانعدمت الإمكانية التنموية.

مع انقلاب عام 1970، وتجذر الطابع الاستبدادي والشمولي للنظام، بدأت بالظهور ملامح تحولات في النظام الاقتصادي - الاجتماعي. فقد نما توجه لمنح دور أوسع للقطاع الخاص، وأطلق شعار التعددية الاقتصادية. فُتح القطاع النفطي أمام الشركات الأجنبية للاستثمار فيه منذ عام 1973، واندفع القطاع الخاص نشيطًا، وظهر استعداد للعودة نحو اقتصاد السوق الرأسمالي.

شهد الاقتصاد نموًا متأرجحًا، بسبب مصادره غير الإنتاجية، فمنها ما هو طارئ كالمنح والمساعدات العربية بعد حرب 1973، ومنها زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع أسعاره، ومنها عوائد عبور النفط العراقي. وقد عمّق هذا الأمر السمة الربعية للاقتصاد.

شهدت هذه المرحلة ظهور تحالف طبقي جديد، تألف من رجالات السلطة التي باتت تهيمن على مصادر الثروة ولا تملك الخبرة ولا الرغبة في استثمارها في تنمية البلد، وبين الشرائح البرجوازية المدينية ذات الخبرة والقابلة لهذا التحالف، دون أن تكون مهتمة بدور استثماري منتج، كونها حصلت على ثرواتها بطرق غير مشروعة، وسعت لتهريبها إلى الخارج.

ولم يستطع النمو الاقتصادي في السبعينيات الذي قام على قطاع عام مترهل، بالترافق مع نشاط برجوازي طفيلي متزايد، أن يتحول إلى تنمية، وبات الفساد ظاهرة عضوية معمة يخضع لعملية إفساد منهجية. في عقد الثمانينيات، بدأت بوادر الأزمة الظهور منذ العام 1978. إذ تراجعت معدلات النمو، حيث تضافرت عوامل داخلية وخارجية في تعميق الأزمة، ومنها انحسار المساعدات العربية، وانخفاض عائدات النفط، والقطيعة مع العراق، واستشراء الفساد، وفشل الإدارة الحكومية في إدارة القطاع العام، الأمر الذي كبد الموازنة العامة خسائر كبيرة، وأدخلها دوامة العجز. وهبطت معها معدلات النمو، وتقلصت الاحتياطات من النقد الأجنبي. وفي ظل هذه الظروف، ظهرت الاختلالات الاقتصادية، التي غطت عليها المساعدات في السابق، إضافة إلى مجموعة التداعيات الاجتماعية المتمثلة بعدم تناسب معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني، وتفاصيل أخرى أدت إلى تراجع حصة الفرد من الدخل الوطني ومستوى معيشتته، وازدادت معدلات الفقر بشكل كبير.



مع عقد التسعينيات، الذي لم يخلُ هو الآخر من اضطراب وفشل في السياسات الاقتصادية، وبخاصة في مجال جذب الاستثمار، توفرت مجموعة من العوامل أدت إلى انفراج نسبي في الأزمة الاقتصادية، جعلت النظام أكثر استعدادًا للانفتاح على الخارج، والسير بخطوات متسارعة للاندماج في البيئتين الإقليمية والدولية، في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

في العقد الأول من الألفية الجديدة، دشّن الأسد الابن، وسط حالة الاضطراب وضعف الثقة التي كان يعيشها النظام، نوعًا من ليبرالية اقتصادية انتقائية، تخدم مصالح المافيات المرتبطة به، وقاطعًا الطريق على أي انفتاح سياسي، ونتيجة تلك السياسات النيوليبرالية الانتقائية وإغلاق المجال السياسي؛ ازداد الفقر وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وكانت تلك مرحلة يمكن أن تلخص بنتيجة بأئسة في منتهى الوضوح: لا تنمية ولا عدالة اجتماعية طالما تغنى بها النظام.

الآن، وقد طوت الثورة السورية عامها التاسع مثقلة بكمّ هائل من القتل والتهجير والتدمير، وما يزال الصراع الدولي والإقليمي، في سورية وعليها، مفتوحًا؛ فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمحور حول التفكير بتنمية متكاملة، ترأب الصدوع الاجتماعية التي عمقها الصراع، وتعيد الحياة إلى اقتصاد زادته الحرب إنهاكًا، والحيوية إلى الحقلين السياسي والمدني، انطلاقًا من رؤية لسورية المستقبل، تنطلق من ضرورة تلازم التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.

هذه الرؤية تفترض، بعد وقف الصراع، أن سورية لا بد أن تمرّ بمرحلة انتقالية، سيكون لها بالغ الأثر في رسم ملامح المستقبل وتوجهاته، بناءً على الشكل والمعطيات التي ستداربها تلك المرحلة، وأن تفضي إلى عملية انتقال سياسي حقيقية.

إن توقف الصراع يفترض بدهاء أن يكون هناك حل سياسي لم تحدد ملامحه بعد، لأنها مرهونة بالتوافقات الدولية والإقليمية، التي سيرسو عليها، لكن أي حل سياسي لا يتضمن قسطًا معقولًا من الأهداف التي ثار من أجلها السوريون، مترافقًا مع عدالة انتقالية تنصف ضحايا الصراع، فإنه سيكون حلًا قاصرًا، أو مجرد هدنة، تؤسس لجولات جديدة من العنف أشد فتكًا. لقد أدار نظام البعث اقتصاد سورية، بذريعة الطريق الاشتراكي، بواسطة التخطيط المركزي طوال ثلاثة عقود، وبانفتاح اقتصادي مرتبك وانتقائي مدى عقدين، مع بقاء التخطيط المركزي والشعارات الاشتراكية لزوم الأيدولوجيا البعثية لا أكثر، ومع احتدام النقاش حول مستقبل سورية والشكل الذي ستكون عليه، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، يحضر السؤال حول دور الدولة في الاقتصاد، بما ينسجم مع ماهيتها السياسية في محاولة لتلمس طرائق ترميم مخلفات الصراع على كل المستويات. وبغض النظر عن الشكل السياسي الذي سوف تكون عليه الدولة مركزية أو لا مركزية، ثمة حاجة ملحة، على المدى الطويل، إلى دولة ذات سلطات قادرة على الإمساك بكل الملفات، ومنها العملية الاقتصادية، للسيطرة على اقتصاد أمراء الحرب والعلاقات المافيوية الموروثة في الاقتصاد، تستطيع رسم سياسات اقتصادية ناجعة، والتحكم في عمليات إعادة الإعمار في المستقبل، كي لا تتحول هذه العملية إلى مصدر جديد لنهب المافيات المستنسخة عن مافيات اليوم.

سؤال آخر يتردد حول وجود دور للدولة في ظل اقتصاد ليبرالي سيكون معتمدًا على الأرجح، بما يتلاءم مع نظام سياسي ليبرالي، ذلك أن تجربة كثير من الدول تقر بدور للدولة في العملية الاقتصادية، فالدور التدخلي للدولة لا يتعارض على طول الخط مع اقتصاد السوق، إذا تم اعتماده، فهي يمكن أن تدخل كمستثمر في المشاريع الحيوية، التي يتجنبها الرأسمال الخاص، نظرًا لضعف مردوديتها أو أن مردودها بعيد الأجل، كما يمكن أن تكون طرفًا في شركات مشتركة، تحدد القوانين المرعية نسبة مشاركة القطاع الخاص برأس مالها، لكن يبقى الدور الأهم هو تأسيس دولة قادرة في هذه المرحلة على توفير البيئة القانونية الحديثة والموثوقة،





التي تؤمن بيئة مناسبة للاستثمار الداخلي والخارجي، وعلى تأمين تمويل مستدام يعزز العملية التنموية المنشودة، من خلال محاصرة الفساد والتهرب الضريبي وسياسات ضريبية وجباية جمركية فعالة، وتبني سياسة أجور تكفل حياة كريمة للمواطنين.

## سادسًا: خاتمة

تُختصر تجربة نظام البعث في حكم سورية بالوبال الذي ألحقته بسورية وبشعبها، فقد أحكم النظام تدريجيًا قبضته على مفاصل الدولة ومصادر الثروة، وعطل الحياة السياسية، وأعاق النمو الاقتصادي، وعمم الفساد، مستعينًا بديماغوجيا إعلامية، تتذرع بالتحريض والمقاومة والتقدم والاشتراكية، من دون أن تنجز شيئًا يعتدّ به، بل إنها سدت آفاق التطور، وعندما وصلت الأمور إلى طريق مسدود، راحت تتذرع -كغيرها من الأنظمة الاستبدادية- هروبًا من استحقاقات الإصلاح والتنمية السياسية، بالقول بضرورة أن تُسبق التنمية السياسية بتنمية اقتصادية أو إدارية أو ثقافية، وهو قول لا يعدو أن يكون نوعًا من المراوغة والهروب، فضلًا عن ذكر كثير من التجارب الناجحة التي سبقت فيها التنمية السياسية أشكال التنمية الأخرى، فإن التنمية السياسية تطرح نفسها، في الدول المتخلفة التي يتحكم فيها الاستبداد ويلجم تطورها، كأولوية لا بُدّ منها، حيث إنها تحرّر الإنسان -وهو هدف كل تنمية وعمادها- من خوفه وسلبيته، وتُطلق إمكاناته في مناحات يضمن له فيها القانون حريته وحقوقه.



مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة  
Harmoon Center for Contemporary Studies  
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05